S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1117
2 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

كما تعرفون، ستنتهي فترة منصبي رئيسة للمحكمة الدولية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأود، لذلك، أن أوجه انتباهكم إلى عدة أمور لا تزال معلقة وتتصل بعدم امتثال الدول للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. فخلال السنوات الأربع الماضية قمنا، سلفي القاضي أنطونيو كاسيسي، وأنا، بالإبلاغ، في مناسبات عديدة بأن مسألة عدم امتثال الدول وكثير من هذه المسائل ظلت بدون حل. وفي حقيقة الأمر، وعلى الرغم مما اتخذه مجلس الأمن من إجراءات، ومنها القراران ١٠١٩ (١٩٩٥) و ١٢٠٧ (١٩٩٨)، وعدة بيانات رئاسية، ظلت الدول المعنية تتحدى إرادة المجتمع الدولي برفضها التعاون مع المحكمة وبتقاعسها عن القيام بواجباتها القانونية. وهذا، ببساطة، أمر غير مقبول، وأنا أطلب باحترام أن يتخذ مجلس الأمن الخطوات اللازمة لإصلاح هذه الحالة المزعجة.

ويمكن تصنيف هذه الحالات في ثلاث فئات، وهي: (١) عدم إلقاء القبض على الأفراد الذين وجهت إليهم تهم من جانب المحكمة وتسليمهم؛ (٢) عدم الاعتراف بما للمحكمة من ولاية قضائية على بعض العمليات؛ (٣) عدم السماح لمحققي المحكمة بالوصول إلى مواقع في كوسوفو حيث يُدَّعى أن أفعالا إجرامية قد ارتُكبت. وتجدون طيه قائمة بالتقارير السابقة المتعلقة بعدم الامتثال. وبفضل الأحداث الأخيرة ووجود المدعية العامة نفسها في كوسوفو، فقد تم، إلى حد بعيد، حل الأمور المتعلقة بالفئة الأخيرة من هذه الحالات. غير أن الفئتين الأوليين ما زالتا بدون حل وتتمثلان في أفعال متواصلة من عدم الامتثال من جانب الدول والكيانات المعنية.

واسمحوا لي أن أكرر ما ورد ذكره في هذه التقارير من حالات لم تحل بعد وأن أؤكد، مرة أخرى، مدى أهمية امتثال الدول لأوامر المحكمة وطلبات المساعدة الصادرة عنها. ولقد وجهنا عددا من الطلبات من أجل إلقاء القبض على ثمانية أفراد وتسليمهم. وأشهر هؤلاء هم "ثلاثي فوكوفار". فهؤلاء الأفراد، وهم ميلتش مركستتش وفيروسلاف راديتش وفيزيلين سليفانتشانين، اتهموا بقتل ٢٦٠ مدنيا، ورجال آخرين غير مسلحين بعد سقوط فوكوفار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، شهدت

غرفة المحكمة الأولى بأن "عدم تنفيذ الإجراءات المترتبة على الاتهام سببه رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الإذعان لذلك". وقد تم، نتيجة لذلك إبلاغ مجلس الأمن بعدم الامتثال هذا في ما لا يقل عن أربع مناسبات، ولا يزال هؤلاء الأفراد، مع ذلك، مطلقا سراحهم. وثمة تقارير أخرى تشير إلى عدم اعتقال ونقل أفراد متهمين وجهت إلى الكيان الصربي البوسني (بشأن دراغان نيكوليتش) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (بشأن رادوفان كارادزيتش وراتكو ميلاديتش). وجمهورية كرواتيا (بشأن إيفيكا راييتش وملادين ناليتيليتش) والبوسنة والهرسك (بشأن ايفيتشا رايتيش).

وفيما يتعلق بعدم الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة على بعض العمليات، فقد قمت، في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، بالإبلاغ عن عدم امتثال جمهورية كرواتيا، لعدم اعتراف تلك الدولة بولاية المحكمة على حوادث تتصل بـ "عملية العاصفة" (Operation Storm) والعملية الخاطفة، (Operation Flash). ولم يرد مجلس الأمن على هذا التقرير الذي أعد عملا بالمادة ٧ مكررا من النظام الداخلي للمحكمة وأبلغت أيضا عن عدم اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بولاية المحكمة على الجرائم التي يُدَّعى أنها ارتكبت في كوسوفو.

وكما أكدت مرارا لدى قيامي بإبلاغ مجلس الأمن عن حالات عدم الامتثال، فإن المحكمة تظل مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن إنفاذ أوامرها. والمحكمة تفتقر إلى آليات الإلزام، وعليها أن تعتمد على المجتمع الدولي في إنفاذ أوامر الاعتقال وغيرها من الأوامر التي تصدرها. وفي معظم الحالات فإن هذه المساعدة غير موجودة. والذي يزيد الأمر سوءا أن المحكمة تظل في حالات كثيرة في نزاع مع سلطات بعض دول يوغوسلافيا السابقة. وهي دول حاولت بانتظام تقويض عمل المحكمة. وحينما كانت المحكمة تواجه ما يصل إلى درجة العرقلة الصارخة، فلم يكن لديها سوى أن تلجأ إلى الهيئة التي أنشأتها، ألا وهي مجلس الأمن.

وفي هذا التقرير، وهو تقريري الأخير إلى مجلس الأمن بوصفي رئيسة للمحكمة، أناشدكم أن تتخذوا التدابير اللازمة لإعادة هذه البلدان والكيانات المتمردة إلى حظيرة الدول الملتزمة بالقانون الدولي. فلا يحق لأي دولة أن تتجاهل التزاماتها الواضحة بمقتضى القانون الدولي. فالمحكمة إنما أنشأها مجلس الأمن، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، ووفقا للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة، فإن الدول ملزمة بالامتثال لأوامر المحكمة وطلبات المساعدة الصادرة عنها.

ولئن أصبحت بعض الأقاليم ملاذا آمنا لأفراد اتهموا بارتكاب أخطر الجرائم ضد الإنسانية، فذلك أمر، ببساطة، غير مقبول في وقت يطل فيه العالم على القرن الحادي والعشرين. فلا بد من أن يكون واضحا وضوحا مطلقا لهذه الدول أن هذا السلوك قانونيا - وأخلاقيا - خطأ. ولدى مجلس الأمن السلطة والإمكانيات الكفيلة بتصحيح هذه الحالة. إنني، من أجل خير جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة، أحثكم على أن تفعلوا شيئا.

وإذا حدث أن رغب مجلس الأمن في الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بأي من حالات عدم الامتثال هذه على وجه التحديد، فإنني سأكون في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي مقر الأمم المتحدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وهو اليوم الذي سأقدم فيه إلى الجمعية العامة التقرير السنوي السادس للمحكمة.

(توقيع) غابرييل كيرك ماكدونالد
رئيسة المحكمة

المرفق

تقارير رئيسة المحكمة الدولية الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن

التاريخ	الدولة (الدول) المبلغ عنها	سبب التقرير	التصرف
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥	"إدارة صرب البوسنة في بالي"	عدم اعتقال دراغان نيكوليتش	أحاط مجلس الأمن في قراره ١٠١٩ (١٩٩٥) علما بالرسالة وطالب بالامتثال "لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن إحدى غرف المحاكمة بمقتضى المادة ٢٩ من النظام الأساسي"
٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم اعتقال "ثلاثي فوكوفار"	بيان رئاسي مؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦
١١ تموز/يوليه ١٩٩٦	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم اعتقال كارادیتش وملاديتش	بيان رئاسي مؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦
١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	كرواتيا؛ البوسنة والهرسك	عدم اعتقال إيفيكا رايبتش	بيان رئاسي مؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم اعتقال "ثلاثي فوكوفار"	تم النظر فيه في قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨)
٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[أ]	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم اعتقال "ثلاثي فوكوفار"	تم النظر فيه في قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨)
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالولاية القضائية للمحكمة بشأن أحداث جرت في كوسوفو؛ عدم اعتقال "ثلاثي فوكوفار"	تم النظر فيه في قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨)
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم إصدار تأشيرات لمحققي مكتب المدعية العامة لدخول كوسوفو	تم النظر فيه في قرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨)
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨[أ]	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم الامتثال للقرار ١٢٠٧ (١٩٩٨) (فيما يتعلق بعدم إصدار تأشيرات لمحققي مكتب المدعية العامة لدخول كوسوفو)/ وعدم اعتقال "ثلاثي فوكوفار"	لا يوجد
١٦ آذار/مارس ١٩٩٩[ب]	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	عدم الامتثال للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٧ (١٩٩٨) (فيما يتعلق بعدم إصدار تأشيرات لمحققي مكتب المدعية العامة لدخول كوسوفو	لا يوجد
٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩[ج]	كرواتيا	عدم الاعتراف باختصاص المحكمة بشأن "عملية العاصفة" و "العملية الخاطفة"/ وعدم اعتقال وتسليم توتا (ملادن نالتيليتش)	لا يوجد

ملاحظة: التقارير المقدمة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ قدمها رئيس المحكمة حينئذ أنطونيو كاسيسي.

(أ) خطاب شفوي ألقي في مجلس الأمن.

(ب) عملا بالمادة ٧ مكرر (باء) طلب المدعية العامة المؤرخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(ج) عملا بالمادة ٧ مكرر (باء) طلب المدعية العامة المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.